مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

الإسلام وسياسة الهوية الفرنسية: تطوّر الخطابات السياسية

فيصل أبوالحسن

تقرير خاص

ذو الحجة ١٤٤٢هـ - أغسطس ٢٠٢١م

الإسلام وسياسة الهوية الفرنسية: تطوّر الخطابات السياسية

تقرير خاص

المحتويات

الملخص ٧

المقدمة ٨

أبناءُ البلدِ لكنهم ليسوا مواطنين:
الحفاظ على النظام الاجتماعي في الجزائر المحتلة ٩

القضية العربية: المهاجرون في فرنسا ١٩٦٢-١٩٨٣م ١١

الهُويات المسلمة وصراعات المواطنة ١٩٨٣-٢٠١٥م ١٢

الهويات الإسلامية والنضال لأجل المواطنة: ٢٠٠٥-٢٠١٥م ١٤

«التهديد» الإسلاموي في الخطاب السياسي: ٢٠١٥- الآن ١٦

الملخص

إن خِطَابِ حربِ القرن الحادي والعشرين العالميةِ على الإرهاب له أثرٌ بالغٌ في توجيه كيفية تعامُلِ فرنسا مع مطالبِ شرائحِ السكان المهاجرين من شمال إفريقيا وغربها. وعلى الرغم من ذلك، فإن إقصاءَ شرائحَ معينةٍ من المجتمع الفرنسي لأنهم «مسلمون» (فقط)، هو نتيجةٌ لمحاولات شتى فشِلت فيها الدولةُ الفرنسية نفسُها. ويجيء التعليقُ الذي بين أيدينا تعقيباً على دراسةٍ سابقةٍ أجراها هذا المؤلِّفُ عن العلمانية والمسلمين الفرنسيين في الجزائر المُحتلة، وسيُنَاقِشُ بإيجازٍ أولاً تطورَ عَلاقةِ فرنسا بالمهاجرين من شمال إفريقيا بعد نهاية حربِ الاستقلال الجزائرية في ١٩٦٢م؛ ثم يبحث في بعض التحولات الكبيرة في النقاشات والتصنيفات والأطر -السياسية والعلمية بخاصة- المتعلقةِ بالأجيال الجديدة من المهاجرين المسلمين ومكانِتهم في المجتمعِ الفرنسيِّ الكبير، منذ الثمانينيات حتى اليومِ في عهد الرئيس إيمانويل ماكرون. ويتقصَّى هذا التعليقُ تطورَ أحدِ الأساليب الفرنسية التي كانت تتبنّاها المؤسسةُ السياسية لتناول سياساتِ الهويةِ في النقاشات السياسية العامة، ويُلاحِظُ كيف تستمرُّ هذه التغييرات في التعتيم على التهميش الاجتماعيِّ والاقتصادي لأبناء شمال إفريقيا وأحفادهم في فرنسا بسبب المفاهيمِ العنصرية عن العمال المهاجرين من تلك المنطقة.

المقدمة

منذ منتصفِ القرنِ العشرين، كان لخطابِ حربِ القرن الحادي والعشرين العالميةِ على الإرهاب أثرٌ بالغٌ في صياغة الكيفيةِ التي تعاملت بها الدولةُ الفرنسية مع مطالب (المواطنة، والتوظيف، والحرية الدينية، وحرية التعبير، وما إلى ذلك) لأحفاد المهاجرين من شمال وغرب إفريقيا في فرنسا. وهذا جعل المؤسسة السياسية تواصل تأجيجَ نيران سياسات الهُوية بدلاً من تلبية مطالبِ تلك الشرائحِ من المجتمع، ودمجِها في المجتمع. ومع ذلك، فإن الإقصاءَ. سواء كان إقصاءً ماديّاً (إلى الضواحي أو أطراف المدن) أو اجتماعيّاً. للجاليات التي ما نقَموا منها «إلا» أنها «مسلمة» هو نتيجةٌ لمحاولات فاشلةٍ للدولة نفسها. وإذا ما سُلِّطَ الضوءُ على الجغرافيا السياسية والإسلام السياسي، والفشل في علاج السياسات التي أفضت إلى الإقصاء، نجدُ أنَّ فرنسا هي نفسها التي تؤجج المشكلاتِ التي تدَّعي أنها تعالجها.

منذ مطلعِ القرن الحادي والعشرين، طَفِقت العلمانية تطغى على نقاشاتِ الساسة لـ«قضية الإسلام» وتوجُّهِها إلى حدٍّ كبير. إن العلمانيةَ في الفَهم الإداريِّ للدولة الفرنسية هي مبدأٌ قانونيٌّ يضمن الفصلَ بين الكنيسة والدولة، لكن في أرضِ الواقع لم يكن هذا هو الحالَ على الدوام. وقد سَلَّطَتْ إحدى النقاشات حول الأصول الفرنسية والكاثوليكية للعلمانية في تعليقٍ سَابقٍ لهذا المؤلف الضوءَ على أنَّ المفهومَ لم يُطَبَّقْ على ملايين المسلمين الفرنسيين في الجزائر المُحتلَّة. ويواصل هذا التعليقُ مُعقِّباً على ذلك النقاش، فينظر أولاً في تطوُّرِ عَلاقة فرنسا بالمهاجرين من شمال إفريقيا في أعقابِ حرب الاستقلال الجزائرية (١٩٥٤-١٩٦٢)، ثم يستعرضُ التغييراتِ الهائلةَ في الأطر، والتصنيفات، والنقاشات، وخاصةً الأطرَ العلمية والسياسية، منذ ثمانينيات القرن الماضي حتى الفترة الحاليّةِ لرئاسة إيمانويل ماكرون. ويتقصى التعليقُ تطورَ أحدِ الأساليب الفرنسية التي كانت تتبناها المؤسسة السياسية لتناول سياساتِ الهوية في النقاشات السياسية العامة، ويلاحظ كيف تستمر هذه التغييراتُ في التعتيم على التهميش الاجتماعيِّ والاقتصادي لأبناء شمال إفريقيا وأحفادهم في فرنسا بسبب المفاهيمِ العنصرية حول العمال المهاجرين من تلك المنطقة.

أبناءُ البلدِ لكنهم ليسوا مواطنين:
الحفاظ على النظام الاجتماعي في الجزائر المحتلة

ثمةَ بحثٌ مهمٌّ حول الأساليبِ التي تضبط بها فرنسا الأديانَ -لا سيما الإسلامُ- وما استتبع ذلك من ابتداعٍ أساليبَ جديدةٍ للتفكير في القضايا الدينية في المجتمع الفرنسي.[١] إن الدراسات التي أُجريت حول إعادة فرض الهويةِ الإسلاميةِ من أعلى إلى أسفل في مؤسساتِ الدولةِ كالمستشفيات والمدارس والقوات المسلحة، قد كشفت عن استمرارِ النماذج الاستعمارية في عَلاقة الدولة مع المواطنين المسلمين.[٢] على نفس المنوال الذي ضَمِنت به فرنسا استمرار الاختلافُ الإسلاميُّ قائماً في الجزائر المحتلة باسم القانون، إذ استمرت الدولةُ المعاصرة في التمييزِ بين «الفرنسي» و«المسلم» في الخطاب العامِّ والشعبي. ويَلفِت البحثُ الانتباهَ إلى أنَّ إستراتيجياتِ الحقبة الاستعمارية ما زالت تحكم النظامَ الاجتماعيَّ للمسلمين؛ أي: «... إدارة غير إقليمية لمجموعةٍ من الأشخاصِ يجمعهم الشعورُ بأنهم من أصول مشتركة».[٣] وهذه الدراساتُ تُعيننا كثيراً على فَهم التأثيرات الشاملة لتكوين الهوية.

كانت فرنسا ترى الكثيرَ من المسلمين أتباعاً لها، فاحتلت مقاطعةَ الجزائرِ العاصمةَ عام ١٨٣٠م ثم ضَمَّتْ إليها ما بات معروفاً بالجزائرِ الحاليّة؛ فأدى هذا إلى جعل السكانِ الأصليين ذوو الأغلبية المسلمة في المنطقةِ المحتلة يحملون الجنسيةَ الفرنسيةَ قانوناً.[٤] وخلال القرن التاسع عشر، ظهر تمييزٌ بين مفهومَي «المواطنة» و«الجنسية» في الخطاباتِ الأكاديميةِ والثقافية والاجتماعية والقانونية، إلى جانب تغيُّرِ مفهومِ فرنسا المتمدنة الجديدة لمعنى المواطنة: حيث أصبح جميع المواطنين الفرنسيين، بحكم الولادة أو التجنس، لهم الحقُّ في الجنسيةِ الفرنسية؛ لكن ظل يوجد استثناءٌ وإقصاءٌ لبعض الفصائل.[٥] فكان العربُ الأصليون وأمازيغ الجزائر الفرنسية من غير المواطنين، المصنَّفون قانونيّاً على أنهم «مسلمون فرنسيون»، في طليعة تلك الفصائلِ التي حُرِّمَت عليها الجنسية. وصُنِّف المسلمون

(1) John Bowen, *Can Islam Be French?* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2009).

(2) Christophe Bertossi, et al., *European States and their Muslim Citizens* (New York, NY: Cambridge University Press, 2013).

(3) Cathérine Wihtol de Wenden and Rémy Leveau, *La Beurgeoisie* (Paris: CNRS Éditions, 2000).

(4) André Weis, *Traite théorique et pratique de droit international privé*, Vol. 1 (Paris: L. Larose et Force, 1892), 520–569; Noureddine Amara, "Être algérien en situation impériale, fin XIXème siècle – début XXème siècle: L'usage de la catégorie 'nationalité algérienne' par les consulats français dans leur relation avec les algériens fixés au Maroc et dans l'Empire ottoman," *European Review of History*, 19:1, 2012, 59–74.

(5) Patrick Weil, *Qu'est-ce qu'un Français? Histoire de la nationalité française depuis la Révolution* (Paris: Gallimard, 2002).

الفرنسيون على أنهم «رعايا فرنسيون» من وقت الغزوِ عام ١٨٣٠م حتى مجلس الشيوخ عام ١٨٦٥م. وكَفَلَ هذا حق الجنسيةَ الفرنسيةَ -وليس المواطنة- لـ«مسلمي الجزائر الفرنسيين»، شريطةَ أنْ تكون إجراءاتُ الحصولِ على حقوق المواطنة مبنيةً على التخلي عن الصفةِ القانونية للشخصيةِ المسلمة.[٦] فأدى هذا إلى خلقِ مفارقة بالنسبة للجزائريين الفرنسيين؛ بين «كونهم» مواطنين فرنسيين و«كونهم» مسلمين (فرنسيين)، ومازالت هذه الحالة مستمرة حتى يومنا هذا.

في مطلع القرنِ العشرين، ادَّعى عدد من الأمازيغ أنهم تركوا الإسلامَ واعتنقوا الكاثوليكيةَ، وبذا ينبغي أنْ يُنْظَرَ إليهم على أنهم مواطنون فرنسيون. لكن بحلول ذلك الوقت، كان مصطلحُ «مسلم» في الإدارة الداخلية للدولة الفرنسية قد اتخذ شكلاً جديداً، فلم يعد «بمجرد الاعتراف الشفهي». ونصَّ الحكمُ الصادرُ عام ١٩٠٣م في قضية أولئك الأمازيغ أمام إحدى محاكمِ الاستئنافِ الفرنسية في الجزائر العاصمة على ما يلي:

> لا يُحسَبُ «المسلم» على الإسلام بمجرد اعترافه الشفهيِّ؛ بل العكس، فالإسلام يُحسَبُ عليه جميعُ الأفراد الذين كانت أصولُهم مسلمةً ولم يُمنحوا المواطنةَ، وظلوا على صفتهم القانونيةِ الإسلاميةِ عاكفين، دون حاجةٍ إلى اعترافِهم باعتناقهم دينَ محمدٍ أو تركهم إياه.[٧]

وشهدت الفترةُ قُبَيْل حربِ الاستقلال الجزائرية وفي أثنائها استحداثَ التصنيفِ القانوني: «فرنسي من أصلٍ شمال إفريقي» (وغيره مثل: «فرنسي من أصلٍ أوروبي»)، وكان هذا جزءاً من محاولةِ فرنسا الحثيثة حتى آخرِ دقيقةٍ للحفاظ على الحكمِ الفرنسي في الجزائر. ومع ذلك، فبعد استقلالِ الجزائر، صُنِّفَ الجزائريون المسلمون الذين قاتلوا من أجل فرنسا وهاجروا إليها بعد الحرب على أنهم «عائدون من شمال إفريقيا» عند وصولهم فرنسا.[٨]

---

(6) Laure Blevis, "L'invention de 'l'indigène', Français non citoyen," edited by Abderrahmane Bouchene et al., *Histoire de l'Algérie à la période coloniale: 1830-1962* (Paris: Éditions La Découverte & Algiers, Éditions Barzakh, 2012), 212–221; Debra Kelly, *Autobiography and Independence: Selfhood and Creativity in North African Postcolonial Writing in French* (Liverpool, Liverpool University Press, 2005).

(7) *"Le terme musulman n'a pas un sens purement confessionnel, mais il désigne au contraire l'ensemble des individus d'origine musulmane, qui n'ayant point été admis au droit de cité, ont nécessairement conservé leur statut personnel musulman, sans qu'il y ait lieu de distinguer s'ils appartiennent ou non au culte mahométan,"* ruling of the Algiers Court of Appeal of November 5, 1903, cited by Patrick Weil in "Le statu des musulmans en Algérie colonial. Une nationalité française dénaturée," in *La justice en Algérie, 1830–1962*, vol. 16 (Paris: La Documentation Française, 2005), 95-109.

(8) Abderahmen Moumen, *Entre histoire et mémoire, les rapatriés d'Algérie: dictionnaire bibliographique* (Nice: Éditions Gardini, 2003), 129; Nordine Boulhaïs, *Des harkis berbères de l'Aurès au nord de la France* (Lille: Presses universitaires du Septentrion, 2002), 418.

القضية العربية: المهاجرون في فرنسا ١٩٦٢-١٩٨٣م

قبل الهوَسِ المعاصر في الإعلامِ والسياسة الفرنسيَّينِ بـ«قضية المسلمين»، والمخاوفِ المفترضة عن التدين والإيمانِ أو العمل الظاهر أو الباطن للمسلمين، كانت يوجد «القضية العربية».[٩] وهذا محورُ الاهتمامِ الأخير لدراسة «تود شيبارد»، أحدِ مؤرخي الإمبراطورية الفرنسية، في الفترة التي أعقبت استقلالَ الجزائر -وهي الدراسةُ التي لم تظهر في أحدث التأريخات والأبحاث الاجتماعيِّة حول اندماجِ مسلمي شمال إفريقيا في فرنسا الحديثة. يصف شيباردكيف تناولت الدولةُ الفرنسية والصحافةُ والمجتمع الأوسع المهاجرين من شمالِ إفريقيا (وإن كان تناولاً غيرَ مباشرٍ) على أنهم عربٌ وليس بصفتهم مسلمين قبل الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م. وكان حزبُ اليسارِ بالعاصمة يُصنِّفهم على أنهم عمّالٌ ذكورٌ عرب ثوريون يساهمون في القضية، أما حزبُ اليمين فكان يراهم معتدين من الذكور العرب يشكلون تهديداً بالنسبة للنساء الفرنسيات البيضاوات.[١٠] وفي سبيعينيات القرن الماضي، شاركت منظماتُ العِمالة المُهاجرة مثل حركة العمال العرب في حملاتٍ ضدَّ السياسات المناهضة للعمال في مختلف حكومات اليمين وحكومات يمين الوسط، قبل انتخاب الاشتراكي فرنسوا ميتران رئيساً في عام ١٩٨١م.[١١]

وقد تركَّز النقاشُ حول العربِ في فرنسا آنذاك على سكانِ ما بعد الحرب، الذين كان جلُّهم من الذكور، من العمال الشمال إفريقيين في المناطق المتمدّنة. وبدأت القوانين بين عاميَ ١٩٧٠ و١٩٧٧م، وفي السنوات التي تليها بتشريع «لمَّ شمل الأسرة»؛ فأجاز هذا للعمالِ الذكورِ من شمال إفريقيا وغيرها أنْ يستقدموا عائلاتِهم إلى فرنسا للعيش معهم. فصارت توجد أيضاً أجيالٌ من الأطفالِ المولودين في فرنسا لعمالِ من شمال إفريقيا يعود تاريخُ وصولِهم إلى فرنسا إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية. وفي السبعينيات والثمانينيات، في ظل الثورةِ الإيرانية والانكماش الاقتصادي العام في أوائل الثمانينيات، بدأ الجدلُ حولَ العمالة المهاجرة من شمال إفريقيا يتطرَّق إلى دِينِ العمال المهاجرين وأطفالهم المولودين في فرنسا. وفي الوقت نفسه، ظهرت منظماتٌ تدعوا إلى الحصولِ على الجنسية الفرنسية والحقوق المدنية المتساوية للشباب الذين تربَّوا أغلبَ حياتهم في فرنسا، لكنهم حُرِمُوا من حقوقِ المواطنة، ولم يتمتعوا بنفس ما تمتع به المولودون في البلاد من حقوق.

(9) Todd Shepard, *Sex, France, and Arab Men* (Chicago: The University of Chicago Press, 2017).

(10) Shepard, *Sex, France.*

(11) Vincent Gay, "Des grèves de la dignité aux luttes contre les licenciements: les travailleurs immigrés de Citroën et Talbot, 1982-1984," *Contre-Temps*, March 3, 2013, https://www.contretemps.eu/des-greves-de-la-dignite-aux-luttes-contre-les-licenciements-les-travailleurs-immigres-de-citroen-et-talbot-1982-1984/

الهُويات المسلمة وصراعات المواطنة ١٩٨٣-٢٠١٥م

في دراستِهما التاريخيةِ لعام ٢٠٠٠م الموسومة بـ«البرجوازية»، حلَّل عَالِما الاجتماعِ الفرنسيان «كاثرين ويتول دي ويندين» و«ريمي ليفو» مساراتِ المولودين في فرنسا من أصولِ المسلمين المهاجرين من شمالِ إفريقيا خلالَ منتصفِ القرن العشرين، مع إيلاءِ تركيزٍ خاصٍّ على الجمعيات المدنية الإسلامية والمنظمات المجتمعية التي سعت إلى تحقيقِ المساواة للجاليات المهمّشة. وحدَّد البحثُ ثلاثَ حقبات زمنية تطورت فيها إستراتيجيات المنظمين المدنيين: السنوات التي سبقت مسيرات العرب المُطالبين بالحقوق المدنية الفرنسية عام ١٩٨٣م؛ ثم العِقْد الذي ظهرت فيه حركة «بور» ١٩٨٣-١٩٩٣؛ ثم السنوات العشر بين ١٩٩٠ و٢٠٠٠، حين ظهرت المنظمات المجتمعية الأخلاقية والاجتماعية.[١٢]

بدأ أبناءُ المهاجرينَ من العمَّالِ المغاربةِ المولودين في فرنسا في أوائل الثمانينيات في الانتظامِ معاً، والمطالبةِ بالمساواة في الحصول على المواطنة. وفي سياق الركودِ الاقتصاديِّ في أوائل الثمانينيات، أثارت مسيرةُ البور (الكلمة التي كانت لقباً شعبيّاً يُطلق على أبناء شمال إفريقيا المولودين في فرنسا) في عام ١٩٨٣م نقاشات مثيرةً للجدل حول قانون الجنسية الفرنسي.[١٣] وفي ذلك الوقت، استنتج البعضُ أن على الشباب الفرنسي المسلم تعريف أنفسهم إما بوصفهم جماعةً سكانيةً مغروسةً في المجتمع الفرنسي ذات هوية جماعية انغلاقية لا فردية، أو بوصفهم جماعةً مندمجةً، وهو ما يتضمن تفكيكَ التحالفات الجماعية الانغلاقية في الهوية «الإسلامية» والتي تُضفي طابعاً نسبيّاً.[١٤] إن تهمةَ الجماعية الانغلاقية -أي إن المواطنين الفرنسيين المسلمين من ذوي الأصول العائدة لشمال إفريقيا أو جنوب الصحراء يتلكؤون في الاندماج في التيارِ العامِّ للمجتمع- هي تهمةٌ متناقضة؛ نظراً لأن سياساتِ الدولة هي التي أدت إلى الوضعِ الذي تواجهه هي الآن. فالجمعُ بين الهُوِيَّةِ القائمة على المواطنة الفرنسية واتباع هُويةٍ إسلاميةٍ إنما يعكس نفسَ وصفِ العهد الكولونيالي للمسلمين المتَّبِعين لتعاليم الأحوال الشخصية الإسلامية بأنهم يحملون «قومية مشوهة».[١٥]

وقد تشكلت الحقبتان الثانية (١٩٨٣-١٩٩٣م) والثالثة (١٩٩٣-٢٠٠٠م) -بتقسيم ويتول دي ويندين وليفو- بفعلِ جماعةِ البور، إذ حوّل المنظمون تركيزَهم عن الجدلِ حول مسقط رأس آبائهم إلى فرنسا، وركَّزوا

(12) Catherine Wihtol de Wenden and Rémy Leveau, *La Beurgeoisie* (Paris: CNRS Éditions, 2001).

(13) Patrick Weil, *Qu'est-ce qu'un Français? Histoire de la nationalité française depuis la Révolution* (Paris: Gallimard, 2002).

(14) Gilles Kepel, *Les banlieues de l'Islam: Naissance d'une religion en France* (Paris: Éditions Seuil, 1986).

(15) Patrick Weil, "Le statut des musulmans en Algérie colonial. Une nationalité française dénaturée," in *La justice en Algérie, 1830–1962* (Paris: La Documentation Française), vol. 16: 2005, 95–109.

على النضالِ لأجل المواطنة. ولاحظ المؤلفان أن مطالباتِ المواطنة لدى العديدِ من المسلمين الفرنسيين والفرنسيات للحصول على الجنسية الفرنسية في التسعينيات وأوائل القرن الحادي والعشرين قد بدأت تكتسي طبيعةً جماعيةً جديدة؛ إذ انتظموا معاً في روابطَ أخلاقية واجتماعية وقانونية جماعية. وقد وفرت هذه الروابطُ القانونية الخاصة لمن لا يخضعون لمعايير القوالب «أسود / أبيض / عربي». التي رفعتها الدولةُ أيضاً في الثمانينيات وأوائل التسعينيات. مجالاً مختلفاً؛ روابط خاصة إلا أنها مُعترَف بها قانونياً.[١٦] لكن من المهمِّ لفتُ النظر إلى أن ما يُشار إليه عادةً بوصفه لحظةَ الأسود والأبيض والعربي (في إشارة إلى العلامة الشعبية التي أُلصِقت بمنتخب فرنسا لكرة القدم متنوعِ العرقيَّاتِ الذي فاز بكأس العالم في عام ١٩٩٨م) - كانت محاولةً فاشلةً من الدولة لتعزيز مفهومٍ متعددِ الثقافات عن «الاتصاف بالفرنسيّة» (في مقابل مفهوم كونيّ) عبر روابطَ وحركاتٍ متنوعة. وعلى الرغم من أن غالبَ الأحزاب السياسية اليسارية واليمينية في فرنسا تؤمن اليومَ بأن العلمانية والكونيّة- لا التعددية الثقافية- هما النموذج الفرنسي بلا شك، يتجاهل هذا التوجّه محاولاتِ الدولة والفاعلين الشعبيين في التسعينيات لتحقيق قَبولِ الأشكال المتعددة للهوية الفرنسية، خاصةً بين المواطنين الفرنسيين من أبناء الجيلين الثاني والثالث من نسل المهاجرين من شمال إفريقيا.

ظل العديدُ من الرياضيين البارزين والشخصيات الإعلامية والترفيهية والنخب السياسية الجديدة يوصفون لفترةٍ ما بأنهم من البور.[١٧] لكن لم يكن ذلك تصنيفاً سياسيّاً أومُتعلقاً بالهوية مستقرّاً، كما أنه لم يضم منْ زاد تهميشُهم الاجتماعيُّ والاقتصادي زيادةً مستمرةً. ومع فشل التعددية الثقافية الفرنسية في علاجِ المشكلاتِ الاقتصادية الهيكلية (التي لا تتمكن حتى المواطنة من علاجها علاجاً مباشراً)، تدخلت لمَلءِ الفراغ العديدُ من الجمعيات المجتمعية الأخلاقية الإسلامية والمنظمات الدينية. من قبيل جماعة التبليغ. التي نشأت في أثناءِ مرحلة التعددية الثقافية في فرنسا في التسعينيات، وظلت قائمةً بعد انتهائها.[١٨]

وقد شهدت التسعينياتُ بعضَ الحوادث الجيوسياسية، كالانتفاضات الفلسطينية وصعود الحركات الإسلاموية في الإعلام العالمي والحرب الأهلية في الجزائر. وقد أحدث ذلك، مترافقاً مع فشلِ المحاولات

(16) Catherine Wihtol de Wenden and Rémy Leveau, *La Beurgeoisie* (Paris : CNRS Éditions, 2001).

(17) Vincent Geisser, *Ethnicité républicaine: les élites d'origine maghrébine dans le système politique français* (Paris: Presses de SciencesPo Paris, 1987).

(18) John Bowen, *Can Islam be French?* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2009); Nacira Guenif-Souilamas, *Des Beurettes* (Paris: Éditions Grasset & Fasquelle, 2000).

الفرنسية لبناءِ التعددية الثقافية في عهد الرئيس ميتران واعتلاء الرئيس اليميني جاك شيراك السلطة في عام ١٩٩٥م، تحولاً فكريّاً لدى المؤسسة السياسية الفرنسية في التعامل مع قضية اندماج المسلمين. وهو الإطارُ والخطاب ذاته الذي يجري بهما اليوم فهم مشكلة أقليات فرنسا العرقية المهمشة اجتماعيّاً واقتصاديّاً. وهو ما يمثل محاولةً جديدة من الدولة لتفادي مشكلة التهميش والتركيز بدلاً عنها على سياسات الهوية.

اشتملت طموحاتُ الجمعيات المدنية للمسلمين الفرنسيين وأهدافهم في كلِّ حقبة على إشارات للمواطنة والاندماج في المجتمع العام، وكذلك حوى خطابُ المعزولين والمستبعدين من المواطنين الفرنسيين المسلمين على الدوام مطالباتٍ بالمعاملة بالمثل، وتطبيقِ القِيَم الجمهورية في إطارٍ تُمثِّلُ المواطنةُ مرجعاً له.

ثم نشأت مع انتشار الإنترنت والإعلام الرقمي خطاباتٌ جديدةٌ لدى الجماعة المسلمة المعزولة اجتماعيّاً وسياسيّاً في فرنسا، والمستبعَدةِ من خطابات المواطنة (والهوية) القوميّة والكونيّة. إذ زاد بفعل الإنترنت[١٩] انتشارُ الجماعات الدينية الإسلامية الإحيائية والطهورية الرافضة للمواطنة الفرنسية في العقود الأولى من القرن الحادي والعشرين، التي نشأت في الأصل نتيجةَ الحوادثِ المتعلقة بالعَشرية السوداء في الجزائر. وبفضل الثورة الرقمية، تمكَّنَ أولئك الساخطون على الوضع القائم من الوصولِ لأول مرة لخطاباتٍ مستقلة تماماً عن التصور الفرنسي للهوية القوميّة. وسيمرُّ بهذا الموقف أيضاً المواطنون الفرنسيون والفرنسيات من أبناء الجيل الثاني والثالث ممن زادت تدريجيّاً درجةُ إقصائهم، في الوقت الذي تمسكوا فيه بالمواطنة بوصفها إطاراً مرجعيّاً لمطالباتهم بتطبيق القيم القوميّة على الجميع تطبيقاً متساوياً، بغضِّ النظر عن العوامل الخارجية للهوية الإسلامية.[٢٠]

الهويات الإسلامية والنضال لأجل المواطنة: ٢٠٠٥-٢٠١٥م

يمكننا ملاحظةُ بروزِ حقبةٍ رابعة في الفترة التي تلت نشرَ كتابِ دي ويندين وليفو في عام ٢٠٠٠م، أي في الفترة التي بدأت بانتفاضاتِ الضواحي عام ٢٠٠٥م، وحتى الهجمات الإرهابية على منطقة إيل دو فرانس في يناير من عام ٢٠١٥م. ففي مارس من عام ٢٠٠٤م، وافق البرلمانُ الفرنسي على قانونٍ متعلقٍ بالعلمانية

(19) Mohammed-Ali Adraoui, *Le salafisme, du golfe aux banlieues* (Paris: Presses Universitaires de France, 2013); The Change Institute for the European Commission, *Studies into non-violent radicalization; Lot 2 – The beliefs, ideologies and narratives* (London: Adams House, 2008).

(20) Catherine Wihtol de Wenden, "Urban Riots in France," *SAIS Review*, 26:2, 2006, 47-53.

والرموز الدينية المعلنة في المدارس، والذي أثار انتباهاً عالميّاً بحظره حجابَ الطالبات المسلمات في المدارس العامة. وبعدها بعام، كانت مشروعات الإسكان الاجتماعي الفقيرة في ضواحي المدن الفرنسية الكبرى بؤرة انتفاضات عام ٢٠٠٥م الشهيرة، والتي اندلعت ردّاً على وفاةِ المراهقَيْن زياد بنة وبونا تراوري صعقاً بالكهرباء بعد دخولهما لمحطةِ توليد، جراء مطاردتِهما من قبل الشرطة. ومنذ حينها، بدا الخطابُ السياسي الفرنسي أكثرَ انتقاداً لإقصاء المواطنين الفرنسيين المسلمين ومعاداتهم، أولئك المتهمين بالجماعية الانغلاقية وتقويض القيم القوميّة والعلمانية.

تتزامن مرحلةُ أوائل القرن الحادي والعشرين إلى حدٍّ ما مع تشكيل المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية في عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣م، وقد حاولت الدولةُ مراراً في القرن الماضي إنشاء مؤسسةٍ مركزية يمكن أن تكون ممثلاً ناطقاً باسم المسلمين. وقد استعملت الدولةُ الفرنسية تلك المقاربة سابقاً -منطلقةً من تصورِ التنظيم المركزي للكنيسة الرومانية الكاثوليكية- في دفعها نحو تأسيسِ اتحادِ فرنسا البروتستانتي واتحادِ الجماعات اليهودية في فرنسا (وريثة القنصلية المركزية لإسرائيل في فرنسا) عام ١٩٠٥م بعد فقدانهما حالةَ التمويل العمومي بسبب قانونِ عام ١٩٠٥م الخاصّ بالفصل بين الكنيسة والدولة.[٢١] لكن على عكس نظيريه البروتستانتي واليهودي، سيَّست الدولةُ المجلسَ الفرنسيَّ للديانة الإسلامية للتحكم في السكان المسلمين، فأصدر المجلس فتاوى حول الحجاب وتنظيم الأُضحية في عيد الأضحى والأحداث الجيوسياسية في العالم العربي وعنف الضواحي. وكانت رؤية الدولة لكل هذه الأمور بأنها متعلقةٌ بالإسلام، «حتى وإن لم تكن الشعائر الإسلامية موضعَ اهتمام».[٢٢] فأصبح المجلسُ أداةً للدولة في الإدارة المذكورة مسبقاً والعابرة للمناطق لجماعةٍ من السكان تقوم على شعورٍ مُتصوَّر عن انتمائهم إلى أصول مشتركة.[٢٣] كما أنه يمثِّل تصورُ الدولة الفرنسية عن الإسلام بوصفه ديناً منظماً، أكثَر من كونه يمثل المواطنين الفرنسيين المتدينين؛ الذين تختلف حاجاتهم ومطالباتهم للدولة بوصفهم مواطنين عن اهتمامات أيُّ مجلسٍ ديني مؤسسي.[٢٤]

(21) Sharif Gemie, "In Search of the Good Muslim: French Muslims, the French State and the Politics of Identity," in *The State of Social Progress of Islamic Societies: Social, Economic, Political and Ideological Challenges*, edited by Habib Tiliouine and Richard Estes (Basel: Spring Basel AG, 2016), 322-336.

(22) Hervé Terrel, "L'État et la création du Conseil français du culte musulman» in *L'islam en France,* edited by Yves-Charles Zarka (Paris: Presses Universitaires de France, 2004), 91.

(23) Catherine Wihtol de Wenden and Rémy Leveau, *La Beurgeoisie* (Paris, CNRS Éditions, 2001).

(24) Mayanthi Fernando, "The Republic's 'Second Religion': Recognizing Islam in France," in *MER235 Europe and Islam: The Challenge of Inclusion*, Middle East Research and Information Project (Washington, DC, 2005).

«التهديد» الإسلاموي في الخطاب السياسي: ٢٠١٥- الآن

لقد شدَّت أحداث أواخرُ العقد الماضي من حدةِ النقاش -الذي أصبح عالميّاً الآن- حول الإسلاموية في الخطابات الفرنسية المتعلقة بمجتمعات الأقليات المهمشة، وقد تغير الخطابُ بفعل الآثارِ غير المباشرة للحرب الأهلية السورية. فنشأت خطاباتٌ متعلقةٌ بالقيم الوطنية والمسلمين في أعقاب الحوادث التالية: هجمات إيل دو فرانس في يناير من عام ٢٠١٥م، وما تلاها من تفجيراتٍ انتحارية في باريس وسان دوني في نوفمبر من العام نفسه، وحادثة الدهس في نيس، والهجومِ على كنيسة نورماندي في يوليو من عام ٢٠١٦م، وذبح المدرِّس صامويل باتي مؤخراً في أكتوبر من عام ٢٠٢٠م.

يُنظر إلى الإقصاء الاجتماعي لشرائح معينة من المجتمع الفرنسي بوصفها شرائحَ مسلمةً (لا غير)، إنما هو نتاجُ المحاولات الفاشلة للدولة الفرنسية نفسها؛ فالدولة تُواصل إثارة المشكلات التي تدَّعي مواجهتَها، وذلك بتركيزها المستمرِّ على السياسة الحكوميّة والإسلاموية، بدلاً من معالجة السياساتِ التي أدت إلى الإقصاء. فالأمرُ لا يتعلق بانفصالية اجتماعية لدى الأقليات المهمشة اجتماعيّاً واقتصاديّاً من شأنها تهديد التماسك الوطني وإعاقة قيام مجتمع متسامح، بل يتعلق بفشلِ المؤسسةِ السياسية في قَبولِ أبناء المهاجرين كمواطنين مُتساويين في الحقوق، بالطريقة التي يتعامل بها القانونُ الفرنسي مع المواطنين كلِّهم بغضِّ النظر عن العرق أو الجنس أو الأصل.

عن المؤلف

فيصل أبوالحسن باحث في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية. انضم الى المركز في عام ٢٠١٤م. شغل منصب رئيس وحدة الفكر السياسي المعاصر من عام ٢٠١٦ إلى ٢٠١٩م وكان مستشارًا للأمين العام من عام ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٠م. حاليًا، هو باحث دكتوراه في التاريخ في جامعة جونز هوبكينز. حصل على درجة الماجستير في علم الاجتماع من مدرسة الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية في فرنسا، ودبلوم في العلاقات الدولية من معهد الدراسات السياسية بباريس. شغل منصب عضو المجلس الاستشاري للبحوث حول الديناميكية المستقبلية في الخليج والجزيرة العربية في تشاتام هاوس من عام ٢٠١٥ إلى ٢٠١٨م. هو يتحدث كل من اللغة العربية، والإنجليزية، والفرنسية.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

تأسّس المركز سنة ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م لمواصلة الرسالة النبيلة للملك فيصل بن عبدالعزيز -رحمه الله- في نشر العلم والمعرفة بين المملكة وبقية دول العالم. ويعدُّ المركز منصةَ بحثٍ تجمع بين الباحثين والمؤسسات لحفظ العمل العلمي ونشره وإنتاجه، وإثراء الحياة الثقافية والفكرية في المملكة العربية السعودية، وبناء جسرٍ للتواصل شرقاً وغرباً. ويرأس مجلس إدارة المركز صاحب السمو الملكي الأمير تركي الفيصل بن عبدالعزيز، وأمينه العام هو الدكتور سعود بن صالح السرحان.

ويقدّم المركز تحليلات متعمّقة حول قضايا الدراسات الأمنية والسياسية المعاصرة، والاقتصاد السياسي، ودراسات إفريقيا، والدراسات الآسيوية. ويتعاون المركز مع مؤسسات البحث العلمي المرموقة في مختلف دول العالم، ويضمّ نخبةً من الباحثين المتميّزين، وله علاقة واسعة مع عددٍ من الباحثين المتخصّصين في مختلف المجالات البحثية. ويحتضن المركز مكتبة الملك فيصل، ومجموعة مخطوطات نادرة، ومتحفاً إسلامياً، وقاعة الملك فيصل التذكارية، وبرنامج الباحثين الزائرين. ويهدف المركز إلى توسيع نطاق المؤلَّفات والبحوث الحالية لتقديمها إلى صدارة المناقشات والاهتمامات العلمية، متّبعاً مساهمة المجتمعات الإسلامية في العلوم الإنسانية والاجتماعية والفنون والآداب قديماً وحديثاً.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

ص.ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٥٥٥٥٠٤ (١١ ٩٦٦+) - فاكس: ٤٦٥٩٩٩٣ (١١ ٩٦٦+)
بريد إلكتروني: research@kfcris.com